E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/4(Part I)
14 June 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الحادية عشرة
الخرطوم، 17-18 تشرين الأول/أكتوبر 2017

البند 5 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا ذات أولوية في تحقيق التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية

الإسكوا والموئل الثالث والخطة الحضرية الجديدة من منظور شامل اجتماعياً

موجز

تقدّم هذه الوثيقة معلومات عن تحضيرات ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو، الإكوادور، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، وتحدد أهداف الخطة الحضرية الجديدة وآثارها على المنطقة العربية. وتقدم معلومات عن مساهمة الإسكوا في التحضيرات على المستوى الإقليمي وعن دورها في تنفيذ هذه الخطة من منظور التنمية الاجتماعية.

وتختتم الوثيقة بتوصيات حول تنفيذ ولاية الإسكوا من حيث التنمية الحضرية من منظور شامل اجتماعياً.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- الموئل الثالث: تجديد الالتزامات لخطة حضرية جديدة	11-3	3
ألف- الموئل الثالث	4	3
باء- ضمان الدور التحويلي للمدن في تحقيق التنمية المستدامة.....	9-5	4
جيم- الخطة الحضرية الجديدة	11-10	5
ثانياً- البُعد الإقليمي للأعمال التحضيرية للموئل الثالث	15-12	5
ألف- ولايات الأعمال التحضيرية الإقليمية.....	13-12	5
باء- الأعمال التحضيرية الإقليمية للإسكوا	15-14	6
ثالثاً- نتائج الاستشارات الإقليمية لصياغة الخطة الحضرية الجديدة	26-16	6
ألف- القوة التحويلية للتحضر في المنطقة العربية	21-16	6
باء- أهم الرسائل الإقليمية المرسلة إلى المسار العالمي	26-22	9
رابعاً- الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام 2030.....	32-27	10
ألف- أوجه التآزر والروابط بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام 2030....	29-27	10
باء- دور الإسكوا في تنفيذ ورصد الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة من منظور التنمية الاجتماعية	32-30	12
خامساً- الطريق إلى الأمام	36-33	13

مقدمـة

1- عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو، الإكوادور، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016. واختُتم باعتماد الخطة الحضرية الجديدة، وهي خطة ذات منحى عملي تهدف إلى توجيه مسار التنمية الحضرية المستدامة على مدى الأعوام العشرين المقبلة. وأقرت الخطة في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة[1].

2- والموئل الثالث هو أول مؤتمر قمة عالمي للأمم المتحدة يعقد بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أيلول/سبتمبر 2015، واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ في كانون الأول/ديسمبر 2015 في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، فأتاح فرصة فريدة لبحث تحدي تخطيط وإدارة المدن والبلدات والقرى ودورها في التنمية المستدامة. وتُقدّم الخطة الحضرية الجديدة رؤية لمدن أكثر شمولاً تكون رافداً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

أولاً- الموئل الثالث: تجديد الالتزامات لخطة حضرية جديدة

3- وعملت أمانة الموئل مع الشركاء على مختلف الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في صياغة رؤية حضرية جديدة تستوفي مقوّمات المنعة والاستدامة والأمان والشمول بحيث تدفع المدن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ألف- الموئل الثالث

4- كان الهدف من الموئل الثالث تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد خطة حضرية عالمية جديدة وتجديد الالتزام العالمي بالتحضر المستدام. وتبني الخطة الحضرية الجديدة على الرسائل الرئيسية لخطة الموئل الصادرة عن الموئل الثاني (إسطنبول، 1996)، والتي كانت قد أكدت الرسائل على مفاهيم توفير السكن اللائق، والمستوطنات البشرية المستدامة، باعتبارها محركاً للتنمية في عالم يتسارع تحضره. وفي عملية مشاركة شاملة، يجدد الموئل الثالث الالتزام السياسي بالتنمية الحضرية المستدامة، ويقيّم التقدم على مدى العقدين الماضيين منذ الموئل الثاني، ويحدد التحديات والأولويات الجديدة والناشئة (الإطار 1).

(1) A/Res/71/256.

الإطار 1- الأهداف الرئيسية للموئل الثالث

يهدف الموئل الثالث إلى:

- إعادة التفكير في جدول الأعمال الحضري: فبتبني التحضر على جميع مستويات المستوطنات البشرية، يمكن وضع سياسات للحيّز المكاني، ومد الجسور بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، ومساعدة الحكومات لوضع الأطر الوطنية والمحلية المناسبة لمعالجة التحديات الانمائية؛
- دمج الإنصاف في خطة التنمية: الإنصاف قضية عدالة اجتماعية، تُعنى بالوصول إلى المجال العام، وتوسيع الفرص، وزيادة المشاعات والفضاءات العامة؛
- تعزيز التخطيط المُدني وتخطيط امتدادات المدن؛
- تقرير مدى الدعم الذي تستمده أهداف التنمية المستدامة من التحضر المستدام؛
- تنسيق الترتيبات المؤسسية مع نتائج الموئل الثالث وترسيخها من أجل ضمان التنفيذ الفعَّال للخطة الحضرية الجديدة؛
- مراجعة وتجديد ولاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لتأكيد صلاحيته في تحقيق مقصده المنشود: والموئل على استعداد لمضافرة الجهود مع الجهات الحكومية المعنية لبناء نموذج جديد للتنمية الحضرية للقرن الحادي والعشرين.

المصدر: http://habitat3.org/the-new-urban-agenda.

باء- ضمان الدور التحويلي للمدن في تحقيق التنمية المستدامة

5- أتاح الموئل الثالث فرصة فريدة لبحث تحدي تخطيط وإدارة المدن والبلدات والقرى ودورها الممكن كمحفزات للتنمية المستدامة. وقد ازداد عدد سكان المدن في العالم من 746 مليون نسمة في عام 1950 إلى 3.9 مليار نسمة في عام 2014[2]. وستستمر عملية النمو الحضري السريع هذه حيث يتوقع أن تصل نسبة سكان الحضر في العالم إلى 66 في المائة من مجموع السكان بحلول عام 2050، بعد أن كانت 54 في المائة في عام 2014[3]. ويبرز التوسع الحضري السريع خاصة في البلدان النامية: ففي العالم اليوم 28 تجمعاً حضرياً معظمها في البلدان النامية، وفي كل منها أكثر من 10 ملايين نسمة[4].

6- ومع النمو الحضري السريع نشأت تحديات جديدة، ومنها: الفقر الحضري، والبطالة، والسكن العشوائي، والزحف الحضري على الأراضي الزراعية وخارج حدود المدن، والمدن المقفلة، وضيق المساحات العامة، وإجهاد البنى الأساسية، واتساع الفوارق بين المدن والأرياف، وتأثير التجمعات الحضرية على التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي، وتغيّر المناخ والبيئة.

(2) https://esa.un.org/unpd/wup/Publications/Files/WUP2014-Highlights.pdf.

(3) المرجع نفسه.

(4) https://esa.un.org/unpd/wup/Maps/CityDistribution/CityPopulation/CityPop.aspx.

7- وتستلزم هذه التحديات المتفاقمة عملاً جماعياً على كافة المستويات لتحويل المدن إلى مصدر نمو ورخاء اقتصادي وعلى نحو مستدام بيئياً. وتستلزم إنفاذ سياسات صائبة وتشريعات جديدة تضمن الإنصاف والمساواة في الوصول إلى الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية الحضرية. وينبغي أيضاً تسهيل وصول المواطنين إلى وسائل الإنتاج، وتبادل السلع والخدمات. ويؤمل أن يكون الالتزام بالخطة الحضرية الجديدة سبيلاً للتصدي بوعي لهذه التحديات، في سياق العمل على تلبية احتياجات التنمية الحضرية وأولويات الدول الأعضاء.

8- وعملت أمانة الموئل الثالث مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين، بما في ذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، على صياغة رؤية حضرية جديدة، تستوفي مقوّمات الشمول والاستدامة والمنعة والأمان. واعتُمدت الخطة الحضرية الجديدة في الموئل الثالث عقب جولات من المباحثات الرسمية وغير الرسمية بين الجهات المعنية وخبراء الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وهذه الخطة تذهب أبعد من جدول أعمال الموئل في عام 1996 في معالجة التحديات الحضرية الجديدة التي يواجهها العالم، وتستفيد من التطورات التكنولوجية وتراكم المعرفة، وتدعو إلى نموذج جديد للتنمية الحضرية تتكامل فيه أبعاد التنمية المستدامة بهدف تحقيق الإنصاف والرفاه والرخاء، وتتناول وسائل تعبئة المجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف.

9- وحتى تكون المدن والبلدات محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، لا بد من وضع سياسات وبرامج شاملة ومستدامة للنمو الحضري؛ والحصول على الالتزامات من كافة الأطراف لتنفيذ الخطط والبرامج والسياسات، وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

جيم- الخطة الحضرية الجديدة

10- تشمل الخطة الحضرية الجديدة إعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع، وفيه تأكيد على ضرورة اغتنام فرص التوسع الحضري باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والتنمية الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة[5]. ويتطلب تنفيذ الخطة العديد من الجهات الفاعلة، ومجموعة من الوسائل المتنوعة، وتهيئة بيئة مؤازرة. ومن وسائل التنفيذ تنمية القدرات، والتعاون، وتعبئة الموارد المالية، ووضع الأطر السياسية والقانونية.

11- ويتولى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، حسب الخطة، دور جهة التنسيق للتنمية الحضرية المستدامة. ويأخذ زمام القيادة في دعم متابعة الخطة ومراجعتها ورصد تنفيذها بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما اللجان الإقليمية. وهناك توافق بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من حيث آليات المتابعة والمراجعة.

ثانياً- البُعد الإقليمي للأعمال التحضيرية للموئل الثالث

ألف- ولايات الأعمال التحضيرية الإقليمية

12- نوّهت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قراراتها 216/67، و239/68، و226/69، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 27/2012، ومجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في قراره 14/24 بالبُعد الإقليمي

(5) www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/71/256&referer=/english/&Lang=A.

المتمثل بدور اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وفي هذه القرارات، طُلب من اللجان الإقليمية الخمس المساهمة في كل مرحلة من مراحل العملية التحضيرية إعدادُ تقارير إقليمية، والمساهمة في الوثيقة الختامية العالمية، وعقد اجتماعات استشارية إقليمية، والاستفادة من دوراتها العادية للمساهمة في مسار الخطة وحشد الالتزام لها.

13- وعملاً بهذه الولايات، نشطت الإسكوا في دعم التحضيرات للموئل الثالث، على المستويين الإقليمي والعالمي، وتولّت قيادة سلسلة من الاستشارات الإقليمية لبلورة الرسائل التي تضمنها التقرير الإقليمي، مساهمة في صياغة الخطة العالمية.

باء- الأعمال التحضيرية الإقليمية للإسكوا

14- عملت الإسكوا ومكتب الموئل الإقليمي للدول العربية، بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية، على قيادة الأعمال التحضيرية الإقليمية للموئل الثالث. كما انضمت جهات شريكة إقليمية أخرى إلى الأعمال التحضيرية، ومنها منظمات الأمم المتحدة، وخبراء في التنمية الحضرية، ومنظمات إقليمية بما فيها جامعة الدول العربية ومنظمة المدن العربية، ومنظمات المجتمع المدني. وقد اشتركت الإسكوا والمكتب الإقليمي للموئل في وضع خريطة إقليمية للأنشطة بالتشاور مع أمانة الموئل الثالث تشمل إعداد تقرير إقليمي، وتقديم المساعدة في إعداد التقارير الوطنية التي ترفد التقرير الإقليمي، وعقد مجموعة من اجتماعات الخبراء الاستشارية، والمشاركة الفاعلة كعضو في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة للموئل الثالث في الاجتماعات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، وتنسيق الأعمال التحضيرية الإقليمية مع اللجان الإقليمية الأخرى، وتنظيم حملات التوعية.

15- واستطاعت من خلال الأنشطة الاستشارية الوطنية والإقليمية التي اضطلعت بها تحديد اتجاهات التحضر في المنطقة خلال الأعوام العشرين الماضية والتحديات الجديدة التي وأكدت هذه المسارات، علاوة على تحديد الأولويات الرئيسية وأفضل الممارسات، وقد تمثلت في المسار العالمي لصياغة الخطة الحضرية الجديدة. وشاركت الإسكوا في اجتماعات اللجنة التحضيرية للموئل الثالث وهي: اللجنة التحضيرية الثانية (نيروبي، نيسان/أبريل 2015) واللجنة التحضيرية الثالثة (سورابايا، إندونيسيا، 2016). وشاركت الإسكوا، بصفتها عضو في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة للموئل الثالث، بكثافة في الاجتماعات غير الرسمية لصياغة الخطة، وفي مناقشة الصيغ النهائية قبل اعتمادها. وقد اضطلعت الإسكوا[6] بأنشطتها بالتوافق مع خريطة الطريق التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية نحو الموئل الثالث. كما حرصت الإسكوا على التنسيق مع اللجان الإقليمية الأخرى لضمان التوافق في الأعمال التحضيرية الإقليمية الجارية، وتوضيح البعد الإقليمي في الخطة، واستكشاف فرص التعاون والتآزر الممكنة في تنفيذ الخطة بعد اعتمادها.

ثالثاً- نتائج الاستشارات الإقليمية لصياغة الخطة الحضرية الجديدة

ألف- القوة التحويلية للتحضر في المنطقة العربية

16- الشمول والمنعة والأمان والازدهار والاستدامة هي أهداف حاسمة لتنمية المدن العربية والمنطقة العربية ككل التي تشهد نمواً سكانياً سريعاً. ففي عام 2010، كان 56 في المائة من سكان البلدان العربية

(6) يمكن مراجعة الوثيقة E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/3 للاطلاع بالتفصيل على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الإسكوا في التحضير للموئل الثالث وخلال المؤتمر.

(أي نحو 357 نسمة) يعيشون في المدن. وبحلول عام 2050، يتوقع أن يزيد مجموع عدد سكان البلدان العربية إلى 646 مليون نسمة، يعيش 68 في المائة منهم في المدن[7]. وقد ازداد عدد سكان المدن في البلدان العربية أكثر من أربع مرات بين عامي 1970 و2010، وسيزداد بأكثر من مرتين بين عامي 2010 و2050.

17- ويبيّن الجدول 1 متوسط المعدلات السنوية لتغيّر عدد سكان الحضر في جميع البلدان العربية، وموقعها من المتوسط العالمي. وتشير التقديرات إلى أن 16 من أصل 22 بلداً عربياً شهدت تغيّراً بمتوسط فاق المتوسط العالمي في الفترة 2010-2015.

الجدول 1- متوسط المعدلات السنوية لتغيّر عدد سكان الحضر في البلدان العربية، 2000-2030 (بالنسبة المئوية)

المكان	2005-2000	2010-2005	2015-2010	2020-2015	2025-2020	2030-2025
العالم	**2.27**	**2.20**	**2.05**	**1.84**	**1.63**	**1.44**
الأردن	2.23	4.49	3.79	1.26	1.79	1.56
الإمارات العربية المتحدة	6.81	14.64	2.87	2.32	1.82	1.61
البحرين	5.50	7.08	1.71	1.77	1.28	1.00
تونس	1.54	1.38	1.38	1.28	1.12	0.94
الجزائر	2.63	2.87	2.77	2.26	1.77	1.33
جزر القمر	2.42	2.60	2.67	2.71	2.81	2.98
الجمهورية العربية السورية	2.78	4.09	1.37	3.59	2.27	2.09
جيبوتي	1.49	1.49	1.60	1.52	1.35	1.18
دولة فلسطين	2.40	2.69	2.81	2.75	2.61	2.41
السودان	2.77	2.62	2.54	3.02	3.14	3.21
الصومال	3.85	3.75	4.06	4.05	3.99	3.86
العراق	2.88	2.54	3.01	2.79	2.68	2.43
عُمان	3.03	2.86	8.54	2.17	1.53	0.96
قطر	6.72	15.38	6.02	1.63	0.95	0.74
الكويت	3.74	5.31	3.63	2.29	1.99	1.75
لبنان	4.31	1.84	3.18	-0.57	0.81	0.64
ليبيا	1.70	1.73	1.13	1.64	1.37	1.13
مصر	1.74	1.68	1.68	1.75	1.79	1.86
المغرب	1.62	1.89	2.26	1.92	1.68	1.41
المملكة العربية السعودية	4.35	2.25	2.10	1.81	1.34	1.02
موريتانيا	4.52	4.04	3.54	3.20	2.88	2.62
اليمن	4.72	4.29	4.03	3.76	3.40	3.00

المصدر: https://esa.un.org/unpd/wup/DataQuery.

(7) https://unhabitat.org/books/the-state-of-arab-cities-2012-challenges-of-urban-transition.

18- ويبيّن الجدول 2 أن نسبة سكان الحضر في منتصف العام فاقت في 18 بلداً عربياً المتوسط العالمي البالغ 53.6 في المائة في عام 2014. وزادت عن 80 في المائة في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية.

الجدول 2- النسبة المئوية لسكان البلدان العربية المقيمين في المناطق الحضرية في منتصف العام

المكان	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2014	2020	2030
العالم	**29.6**	**33.7**	**36.6**	**39.3**	**42.9**	**46.6**	**51.6**	**53.6**	**56.2**	**60.0**
الأردن	37.0	50.9	56.0	60.0	73.3	79.8	82.5	83.4	84.8	86.6
الإمارات العربية المتحدة	54.5	73.5	79.8	80.7	79.1	80.2	84.1	85.3	86.8	88.5
البحرين	64.4	82.3	83.8	86.1	88.1	88.4	88.5	88.7	89.1	90.0
تونس	32.3	37.5	43.5	50.6	57.9	63.4	65.9	66.6	67.9	70.6
الجزائر	22.2	30.5	39.5	43.5	52.1	59.9	67.5	70.1	73.4	77.4
جزر القمر	6.6	12.6	19.4	23.2	27.9	28.1	27.9	28.2	29.0	31.5
الجمهورية العربية السورية	32.7	36.8	43.3	46.7	48.9	51.9	55.7	57.3	59.7	63.8
جيبوتي	39.8	50.3	61.8	72.1	76.0	76.5	77.0	77.3	77.8	79.2
دولة فلسطين	37.3	44.0	54.3	62.4	67.7	72.0	74.1	75.0	76.4	78.8
السودان	6.8	10.7	16.5	20.0	28.6	32.5	33.1	33.6	35.0	38.8
الصومال	12.7	17.3	22.7	26.8	29.7	33.2	37.3	39.1	42.0	47.3
العراق	35.1	42.9	56.2	65.5	69.7	68.5	69.0	69.4	70.2	72.4
عُمان	8.6	16.4	29.7	47.6	66.1	71.6	75.2	77.2	79.7	82.8
قطر	80.5	85.3	88.4	89.4	92.8	96.3	98.7	99.2	99.5	99.7
الكويت	61.5	74.9	85.7	94.8	98.0	98.1	98.3	98.3	98.4	98.6
لبنان	32.0	42.3	59.5	73.7	83.1	86.0	87.2	87.7	88.4	89.6
ليبيا	19.5	27.3	49.7	70.1	75.7	76.3	77.6	78.4	79.6	81.8
مصر	31.9	37.9	41.5	43.9	43.5	42.8	43.0	43.1	43.8	46.7
المغرب	26.2	29.4	34.5	41.2	48.4	53.3	57.7	59.7	62.6	67.0
المملكة العربية السعودية	21.3	31.2	48.7	65.9	76.6	79.8	82.1	82.9	84.1	85.9
موريتانيا	3.1	6.9	14.6	27.4	41.3	49.2	56.7	59.3	62.6	66.9
اليمن	5.8	9.1	13.3	16.5	20.9	26.3	31.7	34.0	37.5	43.2

المصدر: https://esa.un.org/unpd/wup/DataQuery.

19- وتشهد المنطقة العربية ما ينجم عن التوسع الحضري من قوة تحويلية. وقد شرع العديد من البلدان العربية في وضع خطط ومشاريع ناجحة للتنمية الحضرية، وأحياناً ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتخطيط الإنمائي[8]. والهدف من هذه المشاريع تلبية الطلب المتزايد على المساكن والخدمات والمرافق، وتوفير البُنى التحتية الأساسية لتحقيق النمو والتنمية. غير أن عملية التوسع الحضري في بعض البلدان العربية تسارعت وتعقدت بفعل النزاعات والأزمات وحركة النزوح والهجرة، فوضعت هذه البلدان أمام تحديات إضافية.

(8) انظر، مثلاً، مطبوعة الإسكوا حول تقليص الفوارق الحضرية في منطقة الإسكوا: نحو إنشاء مدن للجميع، 2011؛ ومطبوعة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حالة المدن العربية 2012: تحديات التحول الحضري، 2012.

20- وقد أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن المنطقة تشهد حركة لجوء ونزوح بمعدّلات غير مسبوقة في العالم، نتيجة للنزاعات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن[9]. وتجهد المدن والبلدات في بلدان النزاع وفي البلدان المجاورة لاستيعاب الملايين من اللاجئين والنازحين ولتقديم ما يكفي من المساكن والخدمات الاجتماعية. وسجلت العقود القليلة الماضية زيادة غير مسبوقة في المستوطنات العشوائية، ولا سيما في أطراف المدن، وعلى الأراضي الزراعية، أسفر عنها زيادة المخاطر التي تهدد البيئة والموارد الطبيعية وتنذر بتفاقم ندرة المياه، وتمعن في إجهاد البنى الأساسية[10]. ونشأت تحديات ذات صلة بالتوظيف والإنصاف والمساواة والاستدامة والسكن المناسب واللائق والافتقار إلى المساحات العامة.

21- ومن الضروري اعتماد نُهُج للإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية تعتمد المشاركة لمعالجة التحديات الحضرية وبما يلبي احتياجات السكان وتطلّعاتهم إلى الشمول والاستدامة والتماسك الاجتماعي والازدهار.

باء- أهم الرسائل الإقليمية المرسلة إلى المسار العالمي

22- أسفر عن الأنشطة الاستشارية التي قادتها الإسكوا للتوصل إلى توافق على الرسائل الإقليمية التي ستجري مشاركتها مع المسار العالمي لصياغة الخطة الحضرية الجديدة إصدار تقرير إقليمي رئيسي[11]، يتناول دور التوسع الحضري في التنمية في المنطقة العربية. ويقع التقرير في خمسة أجزاء رئيسية، وموجز تنفيذي وفصل ختامي. ويركز كل جزء منه على القوى المحركة للتوسع الحضري في المنطقة والسياسات العامة المقترحة على الحكومات العربية للاستجابة لأثر توجهات وديناميات التوسع الحضري، وبما في ذلك الديناميات السكانية، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والحوكمة والاستدامة والإدماج والتماسك الاجتماعي والمنعة وأمن المدن والمجتمعات العربية.

23- وتركز الرسائل الرئيسية للتقرير على استيفاء المدن العربية لمقومات الشمول والأمان والمنعة والاستدامة. حيث شملت توصياته اعتماد نهج توافقي جديد للإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة لتلبية احتياجات وتطلعات سكانها. وتتمحور التحديات والأولويات المحددة في التقرير حول قضايا الاقتصاد والعمل والديناميات السكانية، والحوكمة الحضرية. فقد نشأت عن النمو الحضري السريع تحديات داهمة منها الافتقار إلى العمل اللائق، وتوسّع الأحياء الفقيرة والعشوائية، والزحف المدني العشوائي، وعدم توفير ما يكفي من الخدمات الحضرية الأساسية، وعدم المساواة في المجتمع، والإقصاء، وعدم كفاية قدرات الحوكمة الحضرية، والنقص في الموارد المالية المحلية. كما واجهت مدن عربية عدة مجموعة واسعة من التحديات البيئية الملحة، تشمل تغيّر

---

(9) قارب عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين والعائدين (اللاجئين والنازحين) ومن لا يحملون جنسية المُسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى عام 2014: 11.6 مليون سوري، و4.1 مليون عراقي، و2.9 مليون سوداني و2.3 مليون صومالي. ويقع هؤلاء في نطاق صلاحية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا تشمل هذه الأرقام اللاجئين والنازحين داخلياً من الفلسطينيين حيث إنهم في نطاق مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). انظر www.unhcr.org/statistics/country/556725e69/unhcrglobal- trends-2014.html.

(10) https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-development-bulletin-urbanization-sustainable-development-arab-region-arabic.pdf.

(11) مطبوعة الإسكوا حول مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، التقرير الإقليمي للمنطقة العربية: نحو مدن عربية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

المناخ، والإدارة المستدامة للمياه والموارد الطبيعية، والتخلص من النفايات الصلبة. وتتفاقم هذه التحديات في العديد من البلدان العربية، بفعل الاحتلال والحروب، والاضطرابات المدنية والسياسية، والنزوح.

24- وبالاستناد إلى التحليل الذي يتضمنه التقرير الإقليمي، فلا بد من معالجة العديد من التحديات الإقليمية لتحقيق أهداف ومقاصد الخطة الحضرية الجديدة، ومنها:

- المساواة في الوصول إلى فرص الارتقاء لسكان المنطقة، ولا سيما الشباب منهم، وتهيئة بيئة مؤازرة، وتقديم حوافز لزيادة الاستثمار في فرص العمل المنتج؛
- التصدي لأوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، بما فيهم المهاجرون؛ ووضع سياسات مبتكرة للنازحين تتجاوز حلول المأوى الدائم؛ وصون حقوق اللاجئين ولا سيما حق العودة؛
- تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات والفرص الحضرية، ولا سيما للفئات ذات الدخل المنخفض والفئات المهمشة من السكان؛
- التصدي لتغيّر المناخ، وندرة المياه، والنمط الحالي لاستخدام الموارد، واعتماد سُبل إدارة ملائمة للحفاظ على الموارد القيّمة وحماية البيئة.

25- ولتحقيق ما ذكر، لا بد من اعتماد استراتيجيات للإدارة السليمة للنمو الحضري والحوكمة الحضرية ومشاركة المواطنين، وتطوير أطر شاملة ومستدامة للمصالحة ورد الحق وإعادة الإعمار في المنطقة. ويشير التقرير إلى إمكانية التصدي للتحديات الحضرية بفعالية من خلال وضع وتنفيذ سياسات حضرية تغطي خمسة مجالات واسعة هي: التوظيف، والديناميات السكانية، والإنصاف في الوصول إلى المدن والخدمات الحضرية، والبيئة وتغيّر المناخ، والحوكمة الحضرية.

26- وفي المحصلة، يسعى التقرير إلى وضع نهج جديد شامل للتنمية الحضرية المستدامة، يستند إلى المبادئ والأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويهدف إلى ضمان تمتع المدن والمجتمعات العربية بمقوّمات الشمول والأمان والمنعة والاستدامة.

رابعاً- الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام 2030

ألف- أوجه التآزر والروابط بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام 2030

27- بعد اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، دُعيت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات المعنية، بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إلى تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، مع التوفيق بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام 2030[12]. ويتناول الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة المدن والمستوطنات البشرية، فيركز على ضرورة استيفاء المدن لمقوّمات الشمول والاستدامة والمنعة والأمان. كما يؤكد

(12) A/RES/70/1.

على قضايا اقتصادية واجتماعية وبيئية حاسمة في المدن ومنها ضمان حصول الجميع على مساكن لائقة وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة الكلفة، وتوفير نُظم نقل مستدامة ورفع مستوى الأحياء العشوائية (الإطار 2).

28- وتعمل الإسكوا حالياً، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وغيره من الشركاء الإقليميين والعالميين، على وضع تفاصيل مواضع الترابط بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام 2030. وتركز التحليلات والمباحثات على مواضع التآزر ونقاط الاتساق في عمليات التنفيذ والنتائج[13]. وترتبط عشرة من أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر أو غير مباشر بالهدف 11 وبنسبة 30 في المائة من مقاصده و39 في المائة من مؤشراته[14]. كما وضعت جامعة الدول العربية، بالتعاون مع شركاء إقليميين ووطنيين آخرين الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 وأطلقتها في الموئل الثالث. وتسعى الإسكوا إلى تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للموئل على تنفيذ هذه الاستراتيجية بالتواؤم مع الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

29- وتقترح خطة عام 2030 وسائل للتنفيذ تُعتمد باعتبارها جزءاً أصيلاً من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17. ويعني ذلك بالنسبة إلى الهدف 11 تعزيز التخطيط الإنمائي على المستويين الوطني والإقليمي بغية تعزيز الروابط الإيجابية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية ودون الحضرية والريفية؛ ووضع وتنفيذ سياسات لشمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغيُّر المناخ والتكيُّف معه، وإدارة مخاطر الكوارث على جميع المستويات؛ وتقديم المساعدة المالية والفنية وغيرها من أشكال الدعم إلى أقل البلدان نمواً. وتناقش تفاصيل علاقات الترابط فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة حالياً على الصعيدين العالمي والإقليمي. وتضم الإسكوا جهودها حالياً إلى جهود المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة لتوضيح أوجه التآزر بين الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام 2030، ولاستخدام وتحسين نتائج الخطتين في تعزيز التنمية.

الإطار 2- الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

11-1 ضمان حصول الجميع على مساكن لائقة وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء العشوائية، بحلول عام 2030؛

11-2 توفير إمكانية وصول الجميع إلى نُظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030؛

11-3 تعزيز التحضر الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة والتكامل والاستدامة، بحلول عام 2030؛

11-4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي؛

(13) Cities Alliance, Sustainable Development Goals and Habitat III: Opportunities for a Successful New Urban Agenda, 2015.

(14) المرجع نفسه.

الإطار 2 (تابع)

11-5 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق خفض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030؛

11-6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030؛

11-7 توفير سُبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030؛

11-أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية؛

11-ب العمل بحلول عام 2020، على زيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030؛

11-ج دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

المصدر: https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld.

باء- دور الإسكوا في تنفيذ ورصد الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة من منظور التنمية الاجتماعية

30- تنبئ كل من الخطة الحضرية الجديدة وخطة عام 2030 بدور إقليمي محوري في تحقيق الأهداف المقترحة. ويستلزم من مجموعات البلدان تحديد حلول للتحديات الإنمائية المشتركة، والمؤسسات الإقليمية مدعوة إلى العمل الجماعي مع الدول الأعضاء لوضع استراتيجيات ونُهُج إقليمية. وتشير خطة عام 2030 إلى أهمية أنشطة المتابعة والمراجعة الشاملة الإقليمية. وتشجع اللجان الإقليمية على دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه العمليات. وتدعم الخطة الجديدة تعاون الأمم المتحدة مع الحكومات على كافة المستويات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتحقيق "متابعة ومراجعة شاملين ومتعددي المستويات وتشاركيين شفافَين للخطة الحضرية الجديدة"[15].

31- وأشارت الجمعية العامة في القرار 290/67 إلى أهمية أن يكون للاجتماع الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تركيز موضوعي يعبّر عن تكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وينص

---

(15) A/RES/71/256، الفقرة 162؛ و A/RES/70/1.

القرار على أن موضوع منتدى عام 2018 سيكون التحوّل نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود والتكيّف. وينص كذلك على أن يناقش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كل دورة من الدورات، مجموعة أهداف وعلاقات الترابط بينها، بما في ذلك، وعند الاقتضاء، علاقات الترابط مع أهداف أخرى تمثل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وذلك بهدف تيسير إجراء ومراجعة معمقة للتقدم المحرز في تحقيق جميع الأهداف على مدى دورة من أربع سنوات، مع استعراض وسائل التنفيذ سنوياً، بما في ذلك ما يتعلق بالهدف 17. تشمل أهداف التنمية المستدامة التي ستراجع بالتفصيل في عام 2018: الهدف 11 المتعلق بالمستوطنات البشرية، والهدف 6 المتعلق بالمياه والصرف الصحي، والهدف 7 المتعلق بالطاقة، والهدف 12 المتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والهدف 15 المتعلق بالنُظم الإيكولوجية البرية.

32- والإسكوا في موقع مناسب للعمل مع الدول الأعضاء على دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وقد عهدت لها الدول الأعضاء قيامها بتقديم المساعدة لهم في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططهم الوطنية وذلك عبر توفيرها لهم المنابر الإقليمية اللازمة لتيسير تنسيق ومتابعة ومراجعة خطة عام 2030[16].

خامساً- الطريق إلى الأمام

33- ستقدّم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بما في ذلك، ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالشمول الاجتماعي وخفض الفقر في المدن والإنصاف والمساواة والسكن وترقية السكن العشوائي، كذلك ما يتعلق بالقضايا البيئية والاقتصادية الرئيسية، مع مواءمة النواتج مع خطة عام 2030. وبذلك، ستستفيد الإسكوا من الولايات الموكلة إليها بالفعل وتستخدم ما تختزنه من معرفة في الشؤون العالمية والإقليمية وتركز على مواضع التآزر مع الجهات الإقليمية الرئيسية مثل المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المدن العربية.

34- وعُزّزت هذه الولايات مؤخراً بتوصيةٌ طلبت فيها اللجنة التنفيذية إلى أمانة الإسكوا إعداد دراسات معيارية وفنية وتعزيز التعاون الفني لدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الدول الأعضاء في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[17].

35- وتتميّز الإسكوا بالخبرة والقدرة اللازمتين لتلبية متطلبات هذه الولاية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك تحليل السياسات العامة لتأمين السكن اللائق، والإدماج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية.

36- وستنفذ أنشطة عديدة في هذه المجالات من خلال مواصلة إعداد الدراسات والبحوث وتحاليل السياسات العامة المعنية؛ وتنظيم اجتماعات الخبراء؛ وتنفيذ المشاريع الميدانية وتقديم المساعدة الفنية.

---

(16) إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، الفقرة 27 حول نوع الدعم اللازم.

(17) تقرير الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية للإسكوا.